

القواعد في تصريف عين الفعل الثلاثي

سارا حسن الزهراني

جامعة أم القرى – مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

الملخص: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فهذا بحث مقدم بعنوان: (القواعد في تصريف عين الفعل لثلاثي - دراسة وصفية تحليلية)، يقوم على دراسة بعضاً من القواعد الصرفية التي ضمَّها الخليل في معجمه، وأشار إليها بأسلوبه الحصري الشامل الدقيق، والتي تتعلق بعين الفعل الثلاثي، وقد جمعت هذه القواعد وتناولتها بالدراسة وناقشتها في ضوء أقوال اللغويين من بعده. وتوصلت الدراسة إلى نتائج وميَّما: عين الفعل في الميزان الصرفي تختلِف أحوالها وحركاتها، وبها تتغير تصريفات الكلمة وأحوال البناء وقد كان الخليل من أوائل العلماء الذين أشاروا إليها في مؤلفاتهم ويتجلى منح الخليل وتفكيره الشامل الحصري، في دراسته لهذه القواعد. ومخالفة القياس في بعض ما ورد من كليات دليل على اعتماده على ما سُمع عن العرب الفصحاء وذلك لا اختلاف حول صحَّته فالحكمان صائبان مع الترجيح للسمع.

الكلمات المفتاحية: القواعد، تصريف، اللغة العربية، الفعل الثلاثي.

Abstract: (Abstract text Times New Roman, size 12, italic. Spacing-SINGLE). These guidelines provide instructions to format your paper. Please write directly into the template or copy your finished text into it choosing 'match destination formatting'. Please use the predefined formatting styles instead of applying your individual settings. The paper shall be written in compliance with these instructions. Please review this document to learn about the formatting of text, table captions and references. The conference proceedings will be published in an electronic format. The Abstract should be no more than 200 words and one paragraph only. Avoid quotation and citing references in your abstract.

Keywords (12 pt Times New Roman Bold): maximum 4 keywords; paper format; instructions; use of template (12 pt Times New Roman italic)

المقدمة :

إنَّ الحمد لله ، نحمده و نستعينه ، ونستغفره ، و نستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له. و الصلاة و السلام على نبينا محمد الذي أكمل به النعمة . أما بعد:

فإن من أشرف العلوم وأجلها علم لغة القرآن الكريم ، فالغوص في بحرهما الزاخر شرفٌ عظيم ، وعلمٌ غزير ، فاللغة العربية أسعى اللغات، وأغناها ؛ ولذلك عُني العلماء بدراستها دراسة متعمِّقة، بالرغم من اهتمامهم بها ، وقيام الباحثين على كثيرٍ من فروعها، إلا أنَّ بحرهما لن يجف ، وكنوزها مازالت تحتاج إلى تنقيبٍ وبحث. وممن وفقهم الله لعلم العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي لم يُحدِّث تاريخ العربية العلمي عن شخصية علمية ذات عقلية عبقرية دقيقة التفكير ، وبارعة في الاختراع والتأليف ، مثل ما حدِّث عن الخليل بن أحمد إمام اللغويين، ولا يخفى علينا بريق علمه وشهرته التي حلقت لآفاق، فهو من وضع علم المعجم ، وكان من خلال كتاب العين الذي حاوَّل فيه حصر مواد كَلَام العرب ، فقد اختطَّ مُعْجَم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي طريقةً في ترتيب ألفاظ اللغة لم يُسبق إليها، وهي تدلُّ – مع صعوبتها – على عبقريةٍ قدِّة، فترتيب الألفاظ لم يسلك فيه الترتيب المعروف في وقته وهو الترتيب الألفبائي، وإنما جعل مخارج الحروف عماده فيه،

وأولها العين الذي سُيِّي به معجم العين، وقد اختارها اسماً له دون الهمزة أول الحروف الهجائية، لأنه تلحقها تغييرات كثيرة بخلاف العين من الحروف الحلقية التي افتتح بها معجمه، والتي لا يسمُّها تغيُّر في الأبنية الصرفية. وهذا الترتيب هو الأساس الأول للمعجم، وبالعودة لمضمون هذا المعجم نجد أنه قد جاء حافلاً بالمعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والتأصيلية: ومن خلال دراستي لهذا المعجم القِيم، استوقفتني كثيراً فكرته العبقرية، ومادته الغنيَّة، وطريقته الحصريَّة في بناء المعجم، وما تضمَّنه من قواعد لُغوية صَوْتِيَّة وصرفية، ورَكَّزت دراستي في هذا البحث على جزء يسير من بحر علمه، ولكنه غني في مضمونه ومادته العلمية التي عنيت باهتمام أهل اللغة في هذا الجانب الصرفي وفيما يخص الفعل الثلاثي وعنونتها بموضوع (القواعد في تصريف عين الفعل الثلاثي).

حروف العلة تَسْتَحِب الكسر أو الضمُّ لأنَّهما جِسْمُ العِلَّةِ الرَّئِيسِ، و الألف مُنْقَلِبَةٌ عَن أَيٍّ مِنْهُمَا، وخروج الواو عن أصل القياس مرده لِطَبِيعَتِهَا، وقد ترددت في الصيغة بين قياسين: أحدهما ينزع للأصل، وثانيهما للخروج منه أو عنه، وذلك من خلال ما ذهب إليه الخليل في باب من أبواب الثلاثي، في مادة من بنات الواو، حيث قال " وطأ : باب فَعَلَ يَفْعَل ...

الموطن : الموضع .. وكلُّ شيء يكون الفِعْلُ منه على فَعَلَ يَفْعَلُ فالفِعْلُ منه مفتوح العين إلا ما كان من بنات الواو على بناء وَطِئَ يَطِئُ وَطِئاً .. وإنما ذَهَبَت الواوُ من يَطِئاً فلم تَثْبُتْ كما تَثْبُتُ في وَجَلٍ يُوْجَلُ لَأَنَّ وَطِئاً مَبْنِيٌّ عَلَى تَوَهُمِ فَعَلَ يَفْعَلُ مِثْلَ وَرِمَ يَرِمُ غَيْرَ أَنَّ الحَرْفَ الَّذِي يَكُونُ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ من يَفْعَلُ من هذا الحَدِّ إذا كان من حُرُوفِ الحَلْقِ السَّتَّةِ فَإِنَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ عِنْدَ العَرَبِ مَفْتُوحٌ وَمِنه : ما يُقَرُّ على أَصْلِ تَأْسِيسِه مِثْلَ : وَرِمَ يَرِمٌ"⁽¹⁾.

يتحدث الخليل هنا عن وزن من أوزان الثلاثي وأصل القياس فيه، مع ما سُمع فيه وكثُر استعماله !! وهو فَعَلَ يَفْعَلُ، بالفتح فالقياس فيها الضمُّ والكسر، وجاء عن الرضي الاسترابادي قول في ذلك: "اعلم أنَّ أهل التصريف قالوا: إِنَّ فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتح العين فيهما - فرع على فَعَلَ يَفْعَلُ أو يَفْعَلُ - بضمِّها أو كسرِها في المضارع -" وقالوا: قياس مضارع فَعَلَ المفتوح عينه إما الضم أو الكسر"⁽²⁾.

وفيه لغتان ورد عند اللبلي⁽³⁾: قال أبو عمر إسحق بن صالح الجُرمي: "سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت الضم والكسر في عامة هذا الباب، لكن ربَّما اقتصر فيه على أحد، الوجهين أما على الضم كقولك يَقْتُلُ وَيَخْرُجُ، وأما على الكسر فقط نحو يَضْرِبُ وَيَغِيْبُ"، "تطرق لذلك الرضي وقال في قياس فَعَلَ المفتوح عينه: "فاعلم أنَّهم استعملوا اللُّغتين في ألفاظ كثيرة كعرش يعرَّش، ونفر ينفر، وشتم يشتم، ونسل ينسل، وعلف يelf، وفسق يفسق، وحسد يحسد ويلمز، ويعتل، ويطمث، ويقتر، ثم عرج على حكم ذلك في الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إمَّا الضم وإما الكسر، وذلك إما سماعي أو قياسي، فالسماعي الضم في قتل يقتل، ونصر ينصر، وخرج يخرج، مما يكثر، والكسر في ضرب يضرب، ويعتب، وغير ذلك مما لا يحصى، والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواوين، والكسر فيهما يائين وفي المثال اليائ كما يحى، ومن القياسي الضم في باب الغلبة، كما مر"⁽⁴⁾.

أما القياس الآخر الذي يخرج عن الأصل استناداً إلى الكثرة فهو استحباب فتح مضارع فعل إذا كانت عينه أو لامه أحد

(1) معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول معجم منسوق للغة العربية، قام بكتابته الخليل بن أحمد الفراهيدي وأتمه ورتبه الليث بن المظفر الليثي الكناني ويعتمد في ترتيبه على مخارج الحروف، ج7ص467

(2) شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزائن الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ) ج1-ص117.

(3) بغيَّة الآمال بمعرفة النطق في جميع مستقبلات الأفعال في اللغة، لأحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللبلي المعروف بأحمد اللبلي (ولد 613 هـ، ليلة - توفي 691 هـ تونس) هو فقيه ومقريء ونحوي ولغوي أندلسي. للبلي، ص31.

(4) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإسترابادي ج1-118.

أحرف الحلق! ويتضح ذلك؛ فيما ذكره الخليل في هذه القاعدة حينما جاءت وطأً يطأً بفتح العين في المضارع لنفس العلة للعلة نفسها.

وقد ذهب إلى ذلك كثير ممن أتى بعد الخليل وبعضهم من قال بوجودها، حيث يرى أكثرهم أن كل فعل يأتي على فعل بالفتح كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق؛ فإنه في المضارع يكون مفتوح العين، وحروف الحلق هي الحاء والخاء والعين والغين والهمزة والهاء، وقد جاءت أفعال بغير الفتح فعدوها شاذة وسيأتي ذكرها.

قال الفراء: "لم يجيء عن العرب حرف على فعل يفعل مفتوح العين في الماضي والغابر إلا وثانيه أو ثالثه أحد حروف الحلق غير أبي يأتى"⁽⁵⁾، الفراء هنا يرى أن الفتح في مضارع فعل المفتوح العين لا يرد أبداً إلا مع أحرف الحلق الستة.

وهذا صاحب الشافية يرى أنها قول لا يجيء إلا مع حروف الحلق، فبعد ما أشار إلى قول أهل التصريف، علل قولهم بذلك: "اعلم أن أهل التصريف قالوا: إن فعل يفعل - بفتح العين فيهما - فرع على فعل يفعل أو يفعل - بضمها أو كسرهما في المضارع -؛ وذلك لأنهم لما رأوا هذا الفتح في عين مضارع الماضي المفتوح عينه، كما يجيء غلب على ظنهم أنها علة له، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضي له غيرها، إذ لو كان لثبت الفتح بدون حرف الحلق، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئاً مطلقاً غير معلل بشيء، كالكسر والضم، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقاً بلا حرف حلق أيضاً كما يجيء الضم والكسر"⁽⁶⁾.

وذلك مما يدل على ظن الكثرة أن ارتباط أحرف الحلق بالفتح لازم ولا مقتضى للفتح في هذا الموضع غير أحرف الحلق، لذلك رأوا أن ما جاء على هذا الوزن ولأمه أو عينه أحد حروف الحلق ولم يفتح مضارعه فهو شاذ، ومن ذلك ما جاء في التاج: "وبرأ من المرص يبرأ ويبرؤ، قال أبو سعيد السيرافي: لم يأت ممّا لأم الفعل فيه همزة على فعل يفعل بالضم إلا هذا الحرف، ووجدت أنا حرفين آخرين وهما: هنا الإيل يهئؤها بالضم ويهئأها إذا طلاها بالبناء وهو القطران، وقرأ يقرأ وقرؤ، حكاهما ابن عديس في كتاب الصواب"⁽⁷⁾.

ومما يؤيد صواب أقوالهم ما جاء بالفتح مع غير حروف الحلق واعتبر من الشذوذ: "أبي السّيء {يأباه بالفتح فيهما مع حلوه من حروف الحلق وهو شاذ، وقال يعقوب: أبي! يأتى نادراً"⁽⁸⁾.

ومنه قول ابن خالويه في شرح المقصورة: "ليس في كلام العرب فعل يفعل (بفتح الماضي والمستقبل) إلا إذا كان فيه أحد حروف الحلق عيناً، أو لاماً نحو: سحر يسحر إلا أبي يأتى"⁽⁹⁾ فجميعهم يتفقون عند الفعل أبي يأتى أنه شاذ؛ للعلة نفسها التي يرونها.

ومما شد أيضاً ورأوا أنه خارجاً عن القياس: ما ذكره أبو جعفر اللبلي في بغية الأمال "سبعة عشر كلمة شذت ستة عُدت في الصّحيح وأثنان في المضاعف وتسعة في المعتل فعد منها المُرأة تبض، عن يعقوب، وذكر عن أبو بكر بن طلحة الأشبيلي فضل يفصل، وحضر يحضر، ونظر وجهه ينظر، وفي المعتل أبي يأتى، وجبا الماء في الحوض يجبى، وقلى يقلى، وخطى

(5) تاج العروس محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: 1205هـ) ج1- ص493.

(6) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسترأبادي. ج1-117.

(7) تاج العروس ج1-ص81.

(8) نفسه ج37-ص9.

(9) المزهر في علوم اللغة، لجلال الدين للسيوطي: ج2-96.

يَخْطَى إِذَا سَمِنَ، وَ عَسَى اللَّيْلُ يَغْسَى إِذَا أَظْلَمَ ، وَسَلَى يَسْلَى وَشَجَى يَشْجَى ، وَ عَتَى يَعْتَى إِذَا أَفْسَدَ، وَعَلَى يَعْلى⁽¹⁰⁾. هذا عندما تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق .

ولكن لو قالوا: لماذا لم يفعلوا ذلك لو كان فاء الفعل حلقياً؟!

نقول إمَّا لأنَّ الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون (ميتة) ، وإما لأنَّ فتحة العين إذن تبعد من الفاء ، لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء ، ولا موجب إذن لفتح الفاء معها ، وذلك كما ورد في شرح الشافية!⁽¹¹⁾.

ولكن هل تنطبق هذه القاعدة على فعل بالفتح فقط ؟ أم كذلك الحال مع فعل وفعل بالضم والكسر ؟ هي تأتي مع فعل بالفتح وفعل بالكسر، ولا تأتي مع فعل المضموم ماضيه ، فقد جاءت مع فعل بالفتح لأنه يأتي مضارعه تارة بالضم وتارة بالكسر فلم يمنع ذلك من إتيان الفتح معهما ، وأما فعل القياس أن يأتي مضارعه مفتوح العين ، وقالوا سماعاً قد يأتي مضارعه بغير الفتح تارة بالكسر وتارة بالضم ؛ ولما جاء في مضارعه تارة بالفتح وتارة بالكسر أجازوا فتح مضارعه مع حرف الحلق وذلك في نحو وَسِعَ يَسَعُ وَوَطِئَ يَطَأُ ، وذلك كما ورد عند صاحب الشافية . وقد أشار إلى ما جاء مضارعه على وزن واحد لا تؤثر فيه حروف الحلق ؛ وذلك يكون في مضارع فعل المضموم العين فإنه لا يأتي منه إلا يفعل ؛ لأنه بفتح مضارعه لا يعرف ماضيه مفتوح العين أو مضمومها ؛ لأنَّ مضارع فعل يأتي مضموماً ومكسوراً ، وكلاهما أصل ، أما فعل قياسها يفعل كَوْضُؤٌ يَوْضُؤُ وغيرها ، وذلك امتثالاً للقياس ولكراهية خرق قاعدة مُمَهَّدَةٌ كما ذكر⁽¹²⁾! كذلك الحال في ذوات الزوائد ، ما زاد عن ثلاثة أحرف فإنه لا يُعْتَدُ بأحرف الحلق عينا كانت او لاما ؛ لأن الكسر لازماً فيها وذلك نحو : أُبْرَأُ يَبْرئُ ، و اسْتَبْرَأُ يَسْتَبْرئُ ، وَأُبْرئُ وَ اسْتَبْرئُ ، وانتزع ينتزع⁽¹³⁾، وجاء عند اللبلي "كذلك إذا وقع حرف الحلق لاما وكانت عين الفعل من ذوات الواو والياء فإنه لا يُعْتَدُ بحرف الحلق وفي ذوات الواو : مثل ساء يسوء وجاع يجوع ، وذوات الياء مثل جاء يجيء وباع يبيع ؛ وذلك لأنَّهنَّ يأتين سواكن في الحالتين مع الواو والياء ، ولنفس العلة السابقة لا يُعْتَدُ بأحرف الحلق كذلك مع المدغم نحو : سَحَّ يَسْحُ ، وشَحَّ يَشْحُ ، وِدَشْحُ⁽¹⁴⁾ .

وقد قال سيبويه في علة ذلك : "لأنَّ هذه الحروف عينات ، فلما كان السكون فيه الكثير جُعِلَ بمنزلة لا يكون إلا ساكناً"⁽¹⁵⁾ .
يَقْصُدُ أَنَّهُا تُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ ذَوَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

سؤال : هل يأتي الفتح في مضارع فعل لغير حرف الحلق ؟ الجواب : لم يأت إلا مع حرف الحلق ، فإن قال قائل ما العلة التي دعت الخليل ومن وافقه إلى تفضيل واستحباب الفتح مع حرف الحلق ؟ ما الذي دعاهم إلى تخصيص حروف الحلق بهذا الحكم؟

نَرَدُ فنقول : نَعْلَمُ أَنَّ الحرف هو الرمز الدال على الصوت ، والصوت هو حركة أعضاء النطق المسموعة ، وهما شيئان مُخْتَلَفَانِ ، والرمز الكتابي شكل يجعله الكاتب إشارة إلى الصوت ، ويأتي به متوافقا ومناسبا لهذا الصوت ومناسبا له ، والأصوات كما ذكر الخليل لها أحياء ومدارج والحيز عنده هو المنطقة التي تضم حروفاً مُتَقَارِبَةً في المخرج ، وقد صنّف الأحياء كالتالي :

(10) بغية الأمل للبلي :ص33-23

(11) شافية ابن الحاجب للرضي الإسترابادي ج1-119

(12) المصدر نفسه بتصريف ج1-120

(13) بغية الأمل ص35

(14) المصدر نفسه ص35

(15) الكتاب ج2- ص254-255

- الحيز الأول: يضم العين والحاء والهاء.
- " الثاني: يضم الخاء والغين، وهذان الحيزان يعتبرهما الخليل في الحلق.
- " الثالث: يضم القاف والكاف ويعتبرهما من اللهاة .
- " الرابع: يضم الجيم والشين والضاد.
- " الخامس: يضم الصاد والسين والزاي.
- " السادس: يضم الطاء والذال والتاء .
- " السابع: يضم الظاء والذال والثاء .
- " الثامن: يضم الراء والالهم والنون .
- " التاسع: يضم الفاء والياء والميم .
- " العاشر: يضم الالف والواو والياء .

وأقصاها وأضيقها مخرجا هي حروف الحلق ،ولما كانت أضيق وأسفل الحلق كانت أصعب وأثقل في النطق من غيرها ،فعندما يرتبط بها شكل كتابي بشكلٍ أو آخر فإننا نحرص على وضوح هذه الحروف وتسهيل نُطقها للقارئ والمتعلم ،وعندما جاءت في مضارع يفعل ولزم معها فتح ما قبلها إن كانت لأمأ وفتح ما بعدها إن جاءت عينا ؛ لأنَّ الحركات بعض حروف المد فالضمة بعض الواو ،والكسرة بعض الياء ،والفتحة بعض الألف ، فكان الفتح بعض الألف والألف أقرب الحروف من حروف الحلق في حيزها ،لذلك اخترنا حركة الفتحة لأنَّ حروف الحلق يصعب النطق بها ؛فجاءوا بها لتعديل ثقل حرف الحلق ويسهل نُطقها. وذلك كما ورد في الشافية وعند اللبلي وعند الزبيدي في التاج .

أما قول الشافية " ثم إنَّ حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لأمأ الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف، فتعدل حقيها ثقلها، وأيضا فالألف من حروف الحلق أيضا فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينان الفتحة الجامعة للوصفين، فجعلوا الفتحة قبل الحلق إن كان لأمأ، وبعده إن كان عينا، ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة"⁽¹⁶⁾.

وأما اللبلي فيرى أن لزوم الفتحة مع حرف الحلق تختلف حسب مدارج الحروف في حيز الحلق ، فكلما كان الحرف سافل في أقصى الحلق كان الفتح ألزم، إذ أشار إلى ذلك بقوله: "وبعض حروف الحلق أقوى على الفتح من بعضها ؛ فالهمزة أقواها على الفتح وبعدها الهاء وبعد الهاء الحاء والعين وبعدهما الخاء والغين فالفتح فيهما أقل من مجيئهما عن الأصل..."⁽¹⁷⁾ وكذلك الزبيدي في التاج لا يخالفهم في سبب ذلك ؛ لأنها لتلك العلة لزم الفتح حروف الحلق ،ولأن باقي الأحياز مرتفعة عن الحلق ولا يصعب النطق بها فلم تتغير حركات الحروف حسب حيزها ،فقال في ذلك : "ثم إنَّ الحروف التي من مخرج الواو، كالباء والميم، من ضرب يضرب وضرب ينسب ونسب ينسب وحمل يخمل، لا تغير كسر العين إلى الضم الذي هو من مخرج الواو، وكذا الحروف التي من مخرج الياء، كالجيم و الشين، في شجب يشجب ومجن يمنج ومشق يمشق، لا تحول ضم العين إلى الكسر الذي هو من مخرج الياء، كما فعل حرف الحلق بالضممة والكسرة، على ما تقدم، لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد، لتقارب ما بينهما واجتماعهما في الارتفاع عن الحلق، فكان الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد، بخلاف المستقلة - أي: الحلقية - وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة"⁽¹⁸⁾.

(16) شافية ابن الحاجب للرضي الإسترلابادي ج1-ص119

(17) بغية الأمل ص34.

(18) التاج لأنها مستقلة في الحلق، وكلما سفل الحرف كان الفتح له ألزم، لأن الفتح من الألف والألف أقرب إلى حروف الحلق من أختيها.

نتقل من أحرف الحلق وحكمها في أبواب الثلاثي إلى التضعيف وذلك عندما يكون في عين المضارع، فعَيْن الفعل في الميزان الصرفي تَخْتَلِفُ أحوالها وَحَرَكَاتُهَا ، وبها تتغير تصريفات الكلمة وأحوال البناء من ضَمِّ وَكَسْرٍ وَفَتْحٍ ، و تأتي في الأفعال الماضي والمضارع بمختلف أحوالها وأكثر ما يكون التصريف فيها في الفعل المضارع ، و يأتي منه المجرد والمزيد، والثلاثي والرباعي وغيره، فالمضَعَّفُ الثلاثي هو: تضعيف الحرف الأصلي ، وهو زيادة حرف من جنس عين الكلمة ، أو لامها . مثل : كَرُمَ : كَرَمٌ ، حَطَمَ : حَطْمٌ ، عَلِمَ : طَمَأَنَّ . وطمأن : أطمأن . وبه تتغير معاني الكلمة ودلالاتها اللغوية ، ولكلِّ بناءٍ مُضَعَّفٌ دلالات ومَعَانِي ، ومن تلك الأبنية الفعل الثلاثي المجرد مُضَعَّفُ العين فعَلٌ ، وأكثر ما يكون للتكثير والمبالغة .

وقد اجتمع تضعيف العين وتصريفها ودلالاتها المعجمية ، وذلك في كُلِّ نعتٍ وصفة في الثلاثي المضعف ، من خلال قول الخليل في القاعدة الصرفية هذه :قال الخليل :

" ثَرَّ : عينٌ ثرَّةٌ أي غزيرة الماء وقد ثَرَّتْ ثَرُّهُ و [تَثَرُّ] ثَرًّا و ثَرارةً و عَيْنِ السحابِ مثله وطعنةٌ ثَرَّةٌ : واسعةٌ

- وكلُّ نعتٍ في حَدِّ المدغم إذا كان على تقدير (فَعَلٌ) فأكثره على تقدير (يَفْعَلُ) نحو : طَبَّ يَطْبُ و ثَرَّ يَثَرُ وقد يختلف في نحو : حَبَّ يَحْبُ فهو حَبٌّ و ،
 - كلُّ شيءٍ في باب التضعيف فِعْلُهُ من (يَفْعَلُ) مفتوح العين فهو في (فَعِيلٌ) مكسور في كل شيءٍ [نحو شَحَّ يَشْحُ و ضَنَّ يَضْنُ] يَضْنُ فهو شحيحٌ و ضنَّينٌ [ومن العرب من يقول : شَحَّ يَشْحُ و ضَنَّ يَضْنُ]
 - وما كان من نعتٍ على مثال أفعل فعلاء في باب التضعيف فالفعل منهما على (فَعَّ يَفْعُ) والأصل فَعِلَ يَفْعَلُ ، وكذلك ما كان من نعتٍ على بناء (فَعَلٌ) فأكثره يفعل وناقاة ثَرَّةٌ و ثرور أي كثيرة اللَّيْنِ " (18).
- يتضح من خلال هذه الكلية أنها تضم ثلاث جزئيات كُلُّها فيما يَخُصُّ حركة عين المضارع .

أولها: تتحدث عن المضاعف الثلاثي ، والمضاعف هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مدغم ، وهو في الثلاثي يختلف عنه في الرباعي وقد ورد تفصيل ذلك عند الجرجاني (19): " المُضَاعَفُ من الثلاثي: ما كانَ عَيْنُهُ ولامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مُدْغَمٍ ك: سَرَّ ، وَفَرَّ . إلا إذا اتَّصَلَ بِهِ تاءُ الضمير ، في نَحْوِ: سَرَرْتُ .

ومن الرباعي: ما كانَ فَاؤُهُ ولامُهُ الأوَّلِي من جنسٍ وَاحِدٍ ، وعَيْنُهُ ولامُهُ الثانيةُ كذلك ، غيرَ مُدْغَمٍ ، للفواصلِ بين المثلَّينِ ، كزَحَّحَ ، وَزَلَّزَلَ . ويسمى مطابقاً أيضاً ."

و للثلاثيِّ منه ثلاثة أبنية: " فَعَلٌ " بِفَتْحِ العَيْنِ في الماضي ، و ضَمِّهِ في المضارع ، كَسَرَّ: يَسَرُّ . أو كَسَرِهِ في المضارع ، كَفَرَّ يَفِرُّ . و " فَعِلٌ " بِكَسْرِ العَيْنِ في الماضي ، وفتحهِ في المضارع ، كَعَضَّ يَعْضُ . ولا يعيُّ " فَعَلٌ " بِضَمِّ العَيْنِ في الماضي ، إلا قولهم: حَبَّ يَحْبُ ، أَصْلُهُ: حَبَّبَ ، شَادُّ .

وما يقصده الخليل من هذه القاعدة هو ارتباط حركة عين المضارع في المضاعف بالصفة المشبهة .

وتفصيل قوله كما يلي :

أولاً: كل وصف في المضاعف على وزن (فَعَلٌ) :

مثل (طَبَّ و ثَرَّ) فَإِنَّ الفعل منه يكون من باب (فَعَلٌ يَفْعَلُ) من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ ، باستثناء حَبَّ يَحْبُ فهو جاء بالضم في المضارع شذوذا .

(18) العين ج 8-ص 211

(19) المفتاح في الصرف ص 39

ومن الصفات التي جاءت على فَعَل المضاعف العين ما يأتي :

غَلَّ يَغُلُّ ، و دَتَّ يَدْتُ ، وفي اللسان بالضم⁽²⁰⁾، رَثَّ يَرِثُ وَيُرِثُ بالضم ، غَثَّ يَغِثُّ وَيَغِثُّ بالفتح والكسر أي من باب ضربٍ وعِلْمٍ⁽²¹⁾..... وجاء في التهذيب، قَالَ أبو عبيد: قَالَ أبو زيد: كَثَّتْ الْقِدْرُ تَكِثُ كَتِيثًا: إِذَا غَلَّتْ؛ وَكَذَلِكَ الْجِرَّةُ وَغَيْرَهَا⁽²²⁾.

وجاء في كتاب المزهري للسيوطي :

شَبَّ الْغُلَامُ يَشِبُّ شَبَابًا، وَشَبَّ الْفَرَسُ يَشِبُّ جَمَّ الْفَرَسُ يَجْمُ وَيَجْمُ جَمًّا وَجَمَامًا: إِذَا ذَهَبَ إِعْيَاؤُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ الضَّرَابَ.

جَلَّ يَجِلُّ وَيَجِلُّ

جَدَّ يَجِدُّ وَيَجِدُّ

حَفَّ يَحِفُّ وَيَحِفُّ

رَمَّ السَّيِّءَ يَرْمُهُ وَيَرْمُهُ رَمًّا وَمَرَمَةً: إِذَا أَصْلَحَهُ.

شَجَّ رَأْسَهُ يَشُجُّ وَيَشُجُّ شَجًّا: إِذَا ضَرَبَهُ.

وجاء أيضا على زنة فَعَل : (ضَنَّ) بِالسَّيِّئِ يَضُنُّ بِالْفَتْحِ (ضِنًّا) بِالْكَسْرِ وَ (ضَنَانَةً) بِالْفَتْحِ أَيُّ بَخِلَ فَهُوَ (ضَنِينٌ) بِهِ⁽²³⁾.

صَلَّ، يَصِلُّ صَلِيلًا: صَوَّتَ⁽²⁴⁾، فَحَتَّ الْأَفْعَى تَفْحُ وَتَفْحُ فَحِيحًا: إِذَا صَوَّتَتْ، وَالضَّمُّ نَادِرٌ⁽²⁵⁾.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: هَبُّ بِالضَّمِّ لَغَةٌ فِي هَبِّ بِالْكَسْرِ⁽²⁶⁾.

وجاء أيضا : بَتَّةً يَبْتُهُ وَيَبْتُهُ، وَعَلَّهُ فِي الشَّرْبِ يَعِلُّ وَيَعْلُهُ، وَنَمَّ الْحَدِيثَ يَنْمُهُ وَيَنْمُهُ، وَ

شَحَّ يَشُحُّ وَيَشُحُّ، وَجَمَّ الْفَرَسَ يَجْمُ وَيَجْمُ، وَشَبَّ يَشِبُّ وَيَشِبُّ، وَتَرَّتْ يَدُهُ تَرُّ وَتَرُّ، وَوَحَدَّتْ الْمَرْأَةُ تَحْدُ وَتَحْدُ، وَنَسَّ الشَّيْءَ يَنْسُ وَيَنْسُ إِذَا بَسَّ، وَشَطَّتْ الدَّارُ تَشِطُّ وَتَشِطُّ، وَوَدَّتْ النَّاقَةَ وَغَيْرَهَا تَدِرُّ وَتَدِرُّ وَشَطَّ يَشِطُّ وَيَشِطُّ: إِذَا بَعُدَ، وَالضَّمُّ نَادِرٌ،

هذه بعض المفردات التي وردت عند أهل الصرف واللغة، وتدل على أوصاف، ولكن بعضها وردت بالفتح والبعض بالكسر وأخرى بالفتح والكسر، والبعض بالفتح والضم والكسر، ولكن الغالب فيها ما جاء بالكسر؛ لذلك نرى بعض ما جاء فيها باللغتين وخاصة الضم فهو نادر، و الأقبس مجيئها بالكسر؛ لاستثقالهم الضم، وهي بذلك جاءت وفقاً لما ذكره الخليل في هذه القاعدة.

و لو نظرنا لما ذهب إليه الخليل حيث قيَّد حَرَكَةُ مُضَارِعِ الْمُضَاعَفِ بِالنَّعْتِ! خلافاً لأغلب علماء اللغة والصرف عندما قيَّدوا حركة عين المضارع المضاعف بالتعدي واللزوم، فقد وجدت أبي عثمان السرقسطي في كتاب الأفعال قد تطرَّق لذلك، وقسَّم هذين القولين إلى مذهبين، مذهب نسبة للكوفيين و الآخر نسَبَه إلى البصريين، فمن تبع قول الخليل قد جعله مذهب خاص بالبصريين، وأشار إلى قول سيبويه إزاء ذلك حيث قال بعد ما فصلَّ القول عن مذهب التعدي واللزوم عند

⁽²⁰⁾ لسان العرب: ج2-147

⁽²¹⁾ وردت في اغلب المعاجم: التاج ج5-258، اللسان ج2-151، كذلك المخصص ج2-470، مختار الصحاح

⁽²²⁾ تهذيب ج9-324.

⁽²³⁾ مختار الصحاح: ج1-186. وأغلب المعاجم.

⁽²⁴⁾ المحكم والمحيط الأعظم: ج8-266 و اغلب المعاجم

⁽²⁵⁾ اقتطاف الأزاهر والنقاط الجواهر ص186

الكوفيين: "فأما أهل البصرة سيبويه وأصحابه ، إنمَّا ذَكَرُوا ما ذَكَرنا من أمر المضاعف في بابِ (الْخِصَالِ الْخَاصَّةِ)" (1)، ثم قال عن سيبويه: "فاعلم أن ما كان من المضاعف في هذه الأفعال التي ليست بأعمال تعداك إلى غيرك ، فإنه يكون في بابِ فَعَلَ وَفَعِلْتُ يعني من أفعال الخصال الخاصة لأنهم يَسْتَقْلِبُونَ الضَّمَّ والتضعيف ، فلما اجتمعا حادوا عنهما" (2)27، وقال إن ذلك بابِ جَلَسَ يَجْلِسُ نحو ذَلَّ يَذِلُّ ، وَأَتَى لَنَا بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ نحو: شَحَحْتُ أَشْحُ ... ، وأشار إلى استحباب الكسر ومَجِيئِهِ الأُغْلَبُ في هذا الباب هروباً من ثقل الضم ، وقد تأتي أحياناً بالفتح ولكن الكسر أجود وأقيس ، وجعل ما ذكره الكوفيين من فعل يفعل المتعدي: أَنَّهُ عُدِلَ إِلَى فَعَلَ بِفَعْلِ الكسر على مذهب الخليل والقليل إلى يفعل بالفتح ، وقد اختار أبو عثمان مذهب الخليل؛ وعلل ذلك بقوله ؛ لأنه لا يوجد غير ما ذكرنا يقصد باب الخصال الخاصة اتفاقاً لما ذهب إليه الخليل في هذه القاعدة (3).

أما الرأي الآخر أو المذهب الآخر وهو ربط حركة عين المضارع المضاعف بالمتعدي و اللزوم ، حيث نسبه السرقسطي إلى الكوفيين ، وهو: ما كان على فعل مفتوح العين في الماضي فإنه إذا كان لازم فهو في المضارع يأتي على يفعل مكسور العين ، وما كان منه متعدياً فهو يأتي مضموم العين ، ... وقد جاء هذا المذهب عند أغلب أهل اللغة والصرف في مقدمتهم الفراء ، حيث نقل عنه تلميذه أبو يعقوب ، فقال: (1) "قال الفراء: ما كان على فَعَلْتُ من ذوات التضعيف غير واقع فإنَّ يَفْعُلُ منه مكسور العين ، مثل عَقَفْتُ أَعِفُّ ، وَحَقَفْتُ أَحِفُّ ، وَشَحَحْتُ أَشْحُ ، وما كان على فَعَلْتُ من ذوات التضعيف واقعاً ، مثل رَدَدْتُ وَعَدَدْتُ وَمَدَدْتُ فإنَّ يَفْعُلُ منه مضموم ، إلا ثلاثة أحرف نادرة ، وهي: شَدَّه يَشُدُّه وَيَشُدُّه ، وَعَلَّه يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ من العَلَلِ وهو الشرب الثاني ، ونَمَّ الحديث يَنْمُهُ ، فإن جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل ، وأصله الضم" ونقل عنه كذلك صاحب التهذيب (2) ، ووردت كذلك عند ابن عصفور في الممتع حيث قال في تفصيله عن فَعَلَ المفتوح العين في الماضي: "وإن كان مُضَعِّفًا فلا يخلو أن يكون مُتَعَدِّيًا أو غير مُتَعَدِّ. فإن كان غير مُتَعَدِّ فإنَّ مُضَارِعَهُ أَبَدًا يَجِيءُ على "يَفْعُلُ" بكسر العين ، نحو: فَرَّ يَفِرُّ وَشَدَّ الشَّيْءُ يَشُدُّه وَإِنْ كان مُتَعَدِّيًا فإنَّ مُضَارِعَهُ أَبَدًا يَجِيءُ على "يَفْعُلُ" بضمِّ العين ، نحو: رَدَّه يَرُدُّه وَشَدَّه يَشُدُّه. فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق ، أو لا يكون" (3).

فهو هنا يلزم حركة عين المضارع المضاعف بالمتعدي واللزوم ، وينفي عنها أي قولٍ آخر . وجاء القول نفسه عند الرضي في الشافية في أبواب الفعل المضارع فأشار: "ولزموا الضم في المضاعف المتعدي " نحو مَدَّ يَمُدُّ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، إلا أحرفاً جاءت على يَفْعُلُ أيضاً ، حكى المُبَرِّدُ عَلَّه يَعْلُهُ وَهَرَّه يَهْرُهُ: أي كَرِهَه ، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنْمُهُ ، وَبَنَّه يَبْنُهُ ، وَشَدَّه يَشُدُّه: وجاء في بعض اللغات: حَبَّه يَجْبُهُ ، ولم يجيء في مضارعه الضم وما كان لازماً فإنه يأتي على يَفْعُلُ بالكسر ، نحو عَفَّ يَعْفُ ، وَكَلَّ يَكَلُّ - إلا ما شَدَّ من عَضَّضْتُ تَعَضُّ على ما ذكرنا ، وحكى يونس أنهم قالوا: كَعَعْتُ - أي: جَبَنْتُ - تَكَعُّ بالفتح فيهما وتَكَعُّ بالكسر أشهر ، فمن فتح فلأجل حرف الحلق.." (28).

وورد القول نفسه في الإرتشاف حيث جعل للمضاعف باباً أسماه الأَصَم ، فقال فيه: "المضَعَّف وهو ما عَيْنه ولامه من جنس واحد ، فمضارع المتعدي منه (بضمِّ العين) ، وشذ من ذلك ما كسر وجوبا ، وذلك مضارع حب ، وجوازا مضارع هر

(1) الأفعال للسرقسطي ج1-ص59 .

(2) نفسه ج- ص95

(3) نفسه بتصرف ج1- ص60

(1) إصلاح المنطق ابن السكيت ص159

(2) تهذيب اللغة للأزهري ج15- ص43

(3) الممتع لابن عصفور ص120

(28) شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ج1- ص134

خَفِيف، وذَفِيف، وعَفِيف."

ومما جاء على ذلك مايلي :

- طيبب : (34) الطَّبُّ: علاجُ الجِسْمِ والنَّفْسِ. رَجُلٌ طَبُّ وطَيْبٌ: عَالِمٌ بالطِّبِّ. وَقَدْ طَبَّ يَطْبُ وَيَطْبَبُ، وَتَطَبَّبَ .
- حثيث : (35) الحَثُّ: الإِعْجَالُ فِي اتِّصَالٍ؛ وَقِيلَ: هُوَ الاستِعْجَالُ مَا كَانَ. حَثَّهُ يَحْتُهُ حَثًّا. حَثَّهُ يَحْتُهُ حَثًّا... وَرَجُلٌ حَثِيثٌ.
- حثيت : (36) من حثت : الحَثُّ: فَرَكُّ الشَّيْءِ اليَابِسَ عَنِ الثُّوبِ، وَنَحْوِهِ. حَتَّ الشَّيْءَ عَنِ الثُّوبِ وَغَيْرِهِ يَحْتُهُ حَتًّا.
- حنين (37): الحَنِينُ: الشَّوْقُ وَتَوَقُّانُ النَّفْسِ. تقول منه: حَنَّ إِلَيْهِ يَحْنُنُ حَنِينًا فَهُوَ حَانٌّ.
- غثيث (38) : (الغَثُّ: المَهْزُولُ، { كَالغَثِيثِ } ، يقال: { غَثَّتِ الشَّاةُ، إِذَا هَزَلَتْ. (وقد { غَثَّ اللَّحْمُ) { يَغَثُّ } وَيَغَثُّ، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ) ، أَي من بَابِ فَرِحَ وَضَرَبَ { غَثَّائَةً } ، بِالْفَتْحِ، (وَعُثُوَّةً) ، بِالضَّمِّ، فَهُوَ { غَثٌّ } وَغَثِيثٌ، إِذَا كَانَ مَهْزُولًا.
- حجيج (39) : ({ الحَجُّ: القَصْدُ } مُطْلَقًا. حَجَّهُ { يَحْجُهُ } حَجًّا: قَصَدَهُ، { ... وَحَجَّهُ { يَحْجُهُ } حَجًّا، فَهُوَ { مَحْجُوجٌ }، وَحَجِيجٌ.
- صديد (40) : لُغَةً. وَ (صَدَّ) يَصُدُّ وَيَصِدُّ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ (صَدِيدًا) ضَجَّ. وَفِي التَّهْدِيبِ قَالَ الفَرَّاءُ: قُرِيءَ (يَصِدُّونَ) وَ (يَصِدُّونَ). قَالَ: والعَرَبُ تقول: صَدَّ يَصِدُّ وَيَصِدُّ، مِثْلُ: شَدَّ يَشُدُّ وَيَشُدُّ، وَالِاخْتِيَارُ (يَصِدُّونَ) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفَسَّرَهُ يَضْحُجُونَ وَيَعْجُونَ.
- سديد (41) : من سَدَّ الرَّجُلُ وَالسَّهْمُ بِنَفْسِهِ وَالرُّمْحُ ({ يَسِدُّ بِالْكَسْرِ، إِذَا (صَارَ سَدِيدًا)
- لذيذ (42) : من "لَذَّ" الشَّيْءُ يَلَذُّ لَذَاذَةً صَارَ لَذِيذًا شَهِيئًا وَ "لَذَذْتَهُ" لَذًّا وَجَدْتَهُ لَذِيذًا.
- شديد (43) : الشَّدَّةُ: النَّجْدَةُ وَتَبَاتُ القَلْبِ وَ ({ الشَّدِيدُ: الشُّجَاعُ) وَالقَوِيُّ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْجَمْعُ: { أَشْدَاءُ (وَشِدَادٌ) وَشُدْدٌ، عَنِ سَبَبِيَّتِهِ، قَالَ جَاءَ عَلَى الأَصْلِ لِأَنَّهُ لَمْ يُشَبَّهِ الفِعْلُ، وَقَدْ شَدَّ يَشُدُّ بِالْكَسْرِ لَّا غَيْرَ.

من خلال هذه الأفعال التي جاء منها فعيل ، يتضح ما جاء بالكسر على القاعدة والقياس ، ومنها ما جاء بالضم والفتح وهو قليل ، فالأغلب منها جاءت على الكسر مما يؤيد ويتفق مع قاعدة الخليل وقد اتبعه في ذلك الفراء وغيره من أهل اللغة .

ثالثاً: القاعدة الثالثة من هذا الباب :

إذا جاء الوصف على أفعال فعلاء فإن المضارع يأتي على يفعل بالكسر ، أي من باب فَرِحَ يَفْرَحُ ، مِثْلُ أَصَمَّ صَمَاءً ، وَصَمَمْتُ تَصَمِّمُ ، أَجَمَّ جَمَاءً ، جَمِمْتُ تَجِمُّ ، وَجَاءَتِ القَاعِدَةُ كَذَلِكَ فِي التَّهْدِيبِ بِتَفْصِيلِ أَوْضَحَ ، قَالَ : " وَمَا كَانَ مِنْ أَفْعَالٍ وَفَعْلَاءَ مِنْ ذَوَاتِ التَّضْعِيفِ ، فَإِنَّ (فَعَلْتُ) مِنْهُ مَكْسُورَ العَيْنِ وَ (يَفْعَلُ) مَفْتُوحٌ ، نَحْوُ: أَصَمَّ وَصَمَاءً. وَأَشَمَّ وَشَمَاءً؛ تَقُولُ: صَمِمْتُ يَا رَجُلَ تَصَمِّمُ. وَجَمِمْتُ يَا كَبِشُ تَجِمُّ" (44) . ونقلها لنا أيضا ابن السكيت عن أستاذه الفراء ، قال : " وما

(34) بتصرف ، جاء في اللسان ج1- ص553 ، والمحكم ج9-ص134 ، ج3 - 258

(35) اللسان ج2-129-130 ، وجاء في المحكم والتاج .

(36) نفسه ج2-22 ، المحكم ج2-520

(37) الصحاح : ج5-2104 وفي الأفعال لابن القطاع ج1-249

(38) التاج : ج5 - 308

(39) التاج: ج5-489

(40) القاموس المحيط ج1-292

(41) تهذيب اللغة: ج12 - 73

(42) الأفعال لابن القطاع ج3 - 144

(43) التاج ج8 - 244

(44) تهذيب اللغة ج15-ص43

كان على أَفْعَل و فَعْلَاء من ذوات التضعيف فإن فَعِلت منه مكسور العين ويفعل مفتوح العين⁽⁴⁵⁾

وقد جاء على هذا القول كلمات قليلة :

- أحم⁽⁴⁶⁾ : من حَمَّ الماءَ وَنَحَّوه حَمَمًا سَخِنَ وَالسَّيِّءُ اسْوَدَ وَالجِرَّةُ احْتَرَقَتْ مِنَ النَّارِ فَهَوَ أَحْمٌ وَهِيَ حَمَاءٌ ، و(حَمِمَتْ) الأَرْضُ بَدَأَ نَبَاتُهَا أَحْضَرَ إِلَى السَّوَادِ .
- أغم⁽⁴⁷⁾ : (تقول) : غَمَمْتُ الشَّيْءَ: غَطَيْتَهُ .
والغمم: أن يغطي الشعر القفا والجبهة ، يقال: رجل أغم، وجبهة غمَاء. وجاء في اللسان⁽⁴⁸⁾ وغمَّ يومنا ، بِالْفَتْحِ ، يَغْمُ غَمًّا وَغُمُومًا مِنَ الْغَمِّ . وَيَوْمٌ غَامٌ وَغَمٌّ وَمِغْمٌ: ذُو غَمِّ .
- ادن دناء : و دننت دنأً والدنن فرس أدن والأنتى دنأً بين الدنن إذا قرب صدره من الأرض وجاء في مقاييس اللغة⁽⁴⁹⁾: فالأدن: الرَّجُلُ الْمُتَحَنِّي الظَّهْرِ. يُقَالُ مِنْهُ قَدْ دَنَنْتَ دَنًّا.. وكذلك عامَّة ما يجيء على أَفْعَل فَعْلَاء من المضاعف ، وقد يأتي منها ما يُخَالِفُ القياس كما سبق ذكره في القاعدتين، ونلاحظ ممَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ الأوصاف أَنَّهَا لَا تُخَالِفُ قَوْلَ الخَلِيلِ فِي هَذِهِ الكَلِيَّةِ .

الخلاصة :

1. عين الفعل في الميزان الصرفي تَخْتَلِفُ أحوالها وَحَرَكَاتُهَا ، وبها تتغير تصريفات الكلمة وأحوال البناء وقد كان الخليل من اوائل العلماء الذين أشاروا إليها في مؤلفاتهم .
2. يتجلى منهج الخليل وتفكيره الشامل الحصري ، في دراسته لهذه القواعد .
3. مخالفة القياس في بعض ما ورد من كليات دليل على اعتماده على ما سُمع عن العرب الفصحاء وذلك لا اختلاف حول صحَّته فالحكمان صائبان مع الترجيح للسمع .
4. أن إضافة بعض المعايير لتلك القواعد ممن أتى من العلماء بعد الخليل لا يُقِلُّ من قيمة تلك القاعدة أو يَنْتَقِصُ من علم الخليل ؛ إنما جاءت وفق التطور اللغوي لتاريخ اللغة وقواعدها ؛ ولربما جاءت عمَّن جاء من العرب الفصحاء بعد الذين التقى بهم الخليل ، ولاختلاف اللهجات دور بارز في ذلك..

قائمة المراجع والمصادر:

- 1- اقتطاف الأزهار والتقاط الجواهر ، رسالة ماجستير مقدمة من جامعة ام القرى - للمؤلف: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيبي الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: 779هـ) ، تحقيق: عبد الله حامد النمري

(45) اصلاح المنطق ص159

(46) الوسيط 200

(47) المجلد 1-680

(48) اللسان ج12-443

(49) مقاييس 2-261

- ، الناشر: كلية الشريعة جامعة أم القرى (1402هـ/1982م).
- 2- بغية الآمال بمعرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال في اللغة، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللبني أبو جعفر الفهري المقري اللغوي المالكي، الملقب باللبلي، (ت 691 هـ) تحقيق: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر - 1927 م
- 3- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: 1205 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- 4- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي ت 686 هـ، تحقيق: محمد نور الحسن والزفازف وعبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت -1395 هـ-1975 م.
- 5- الكتاب: كتاب سيبويه. لسيبويه، أبو بشر، عثمان بن قنبر (ت: 180 هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة- 1975 م.
- 6- لسان العرب لابن منظور، جمال الدين، محمد بن مكرم الأنصاري (ت: 711 هـ). طبعة مصورة عن طبعة بولاق - القاهرة، د. ت.
- 7- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - لعلي إسماعيل لابن سيده ت 458 هـ -تحقيق: مصطفى السقا وحسين النصار - معهد المخطوطات جامعة الدول العربية - الطبعة الأولى، 1958م-1998 م.
- 8- مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ت: 666هـ-تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ/1999م.
- 9- المزهر في علوم اللغة وانواعها، للإمام جلال الدين السيوطي ت911 هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين آخرون، مطبعة عيسى البابلي - القاهرة، 1958م.
- 10- معجم العين للخليل، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175 هـ). تحقيق: د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد - بغداد - 1980 م.
- 11- المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصيل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب- جامعة اليرموك - إربد - عمّان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى (1407 هـ- 1987م)
- 12- الممتع، لعلي بن مؤمن ابن عصفور ت 669 هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت - لبنان، 1407-1978 م